صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
التواصل

بيان صحفي رقم 13/401

للنشر الفوري

١٢ أكتوبر ٢٠١٣

# بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها الثامن والعشرين

برئاسة معالي السيد ثارمان شانموغاراتنام،

نائب رئيس وزراء سنغافورة ووزير المالية

*لا يزال التعافي العالمي مستمرا. غير أن النمو لا يزال مكبوحا، ومخاطر التطورات السلبية مستمرة، مع ظهور بعض المخاطر الجديدة. وبينما توجد بوادر مشجعة على تحسن النشاط في الاقتصادات المتقدمة، فإن النمو تراجع في العديد من الاقتصادات الصاعدة. وقد ظل النمو صامدا بوجه عام أمام التطورات في البلدان منخفضة الدخل. وسوف نستثمر التقدم المحرز مؤخرا ونعمل على تنفيذ سياسات أكثر طموحا وترابطا بغية تحقيق نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار، مع الحد من تقلبات السوق. ويقتضي ذلك توخي الحرص في التعامل مع التحولات المتعددة، بما في ذلك تحويل مسار ديناميكية النمو، وإعادة الأوضاع المالية إلى طبيعتها، وتحقيق الاستمرارية في أوضاع المالية العامة، وإعادة التوازن للطلب العالمي، والانتقال إلى نظام مالي عالمي أكثر استقرارا. وفي كثير من البلدان، يتعين اعتماد سياسات هيكلية لإعطاء دفعة للإنتاجية وتخفيض البطالة وتحقيق نمو أكثر شمولا. ونرحب بالتوجيهات الواردة في جدول أعمال السياسات العالمي للمدير العام.*

***الاقتصادات المتقدمة:*** ترسخت جذور التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة، وأدت التدابير التنشيطية إلى تحفيز التعافي الاقتصادي في اليابان، وتواصل منطقة اليورو الخروج تدريجيا من فترة الركود، وفي بعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى بما فيها المملكة المتحدة أخذ النمو في الانتعاش بالفعل. وقد ساهمت السياسات النقدية التيسيرية في دعم النمو العالمي مع الحفاظ على الأسعار المستقرة، وهي لا تزال ملائمة، وينبغي أن تقترن بسياسات موثوقة للمالية العامة، وبمزيد من إصلاحات القطاع المالي والإصلاحات الهيكلية. وينبغي توخي سلامة التوقيت في التحول في نهاية المطاف نحو عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في سياق قوة النمو واستمراره، مع توخي الدقة في ضبطها وإبلاغ معلوماتها بوضوح للأطراف المعنية. وحيثما سمحت الظروف القُطرية، ينبغي تنفيذ خطط المالية العامة متوسطة الأجل لمراعاة الأوضاع الاقتصادية على المدى القريب بغية دعم النمو وتوفير فرص العمل، مع وضع الدين الحكومي على مسار يمكن الاستمرار في تحمله. وسوف تساعد هذه الإجراءات على التخفيف من حدة المخاطر والتعامل مع التداعيات، بما فيها التداعيات الناشئة من زيادة تقلب التدفقات الرأسمالية، وتحقيق نمو قوي ومستمر ومتوازن. ويتعين على الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أجواء عدم اليقين في الأجل القصير. ويتعين على منطقة اليورو البناء على التقدم المحرز نحو الاتحاد المصرفي والحد أكثر من تجزؤ السوق المالية. ويتعين على اليابان تنفيذ خطط متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة، وإصلاحات هيكلية لتنشيط النمو.

***بلدان السوق الصاعدة والبلدان النامية:*** لا يزال النمو في اقتصادات السوق الصاعدة يمثل الجانب الأكبر من النمو العالمي، لكنه انخفض مؤخرا، في بضع حالات إلى مستوى أكثر استمرارية. وقد اكتسبت الأساسيات الاقتصادية وأطر السياسات قوة أكبر بوجه عام، لكن التحديات الهيكلية الداخلية لا تزال قائمة. وقد أدت التقلبات الأخيرة في التدفقات الرأسمالية وفي الأسواق المالية إلى خلق تحديات جديدة في بعض البلدان. وينبغي اختيار سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، ومنها سياسات سعر الصرف. ولدى التعامل مع المخاطر المحيطة بالاقتصاد الكلي أو الاستقرار

المالي الناجمة عن التدفقات الرأسمالية الضخمة والمتقلبة، يمكن دعم التصحيحات المطلوبة على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية بتدابير احترازية، وحسبما يكون ملائما، بتدابير لإدارة التدفقات الرأسمالية. ولا يزال ضبط أوضاع المالية العامة يمثل أولوية عالية في البلدان التي تعاني من اختلالات كبيرة في المالية العامة، بينما يتعين على البلدان الأخرى أن تعيد بناء احتياطياتها الوقائية، ما لم تتدهور أوضاع النمو بدرجة كبيرة. ولا تزال السياسات التي تستهدف معالجة العقبات الهيكلية وتعزيز الإنتاجية هي من ضمن الجهود الجارية نحو تحقيق النمو القوي المتوازن وعلى أساس قابل للاستمرار. ونحن ندرك طبيعة الجهود المبذولة في كثير من الاقتصادات النامية الصغيرة، وخاصة في إفريقيا، من أجل الحفاظ على مستويات النمو المرتفعة، وزيادة المشاركة، وتحقيق التحول في هياكلها الاقتصادية. ونرحب بزيادة مشاركة الصندوق في جهود الدول الصغيرة ونتطلع إلى تنفيذ برنامج العمل المعني بدعمها. وندرك طبيعة التحديات التي تواجه بلدان التحول العربية ونشجع هذه البلدان على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق النمو القابل للاستمرار وتوفير فرص العمل. ومع الدعم الكبير المقدم من المانحين في المنطقة فإننا ندعو الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف إلى زيادة مساهماتهم على النحو الملائم لدعم الإصلاحات. ونشجع الصندوق على تقديم مزيد من الدعم المالي، والمشورة بشأن السياسات، ومساعدات بناء القدرات حسب احتياجات وظروف كل بلد على حدة.

***البلدان منخفضة الدخل:*** ظل النمو صامدا بوجه عام. ومن شأن تعزيز مركزي المالية العامة والاحتياطيات، بما في ذلك زيادة الإيرادات وتوجيه الدعم بصورة أفضل إلى مستحقيه، أن يوفر الاحتياطيات الوقائية التي يمكن استخدامها في حالة تحقق مخاطر التطورات السلبية. ويتطلب تحقيق النمو المستمر والأكثر شمولا اتخاذ إجراءات مستمرة لتشجيع التعميق المالي، والاستثمارات والخدمات المالية المنتِجة، والإدارة السليمة لثروة الموارد الطبيعية. ونرحب بالحصول على التأكيدات المطلوبة لإضفاء مقومات البقاء الذاتي على طاقة الصندوق لتقديم القروض الميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل، ونحث البلدان الأعضاء الآن على الوفاء بتعهداتهم.

***ترابط السياسات:*** ينبغي أن يستمر الصندوق في إتاحة منبر لتنشيط الحوار التحليلي ومتعدد الأطراف والذي يشجع على ترابط السياسات وتضافر الجهود للتعامل مع التداعيات، بما فيها تداعيات عودة السياسة النقدية المحبذة في نهاية المطاف إلى طبيعتها، والتخفيف من حدة المخاطر، ودعم تحقيق النمو القوي والمتوازن وعلى أساس قابل للاستمرار وتوفير فرص العمل. وقد تراجعت الاختلالات العالمية، لأسباب هيكلية ودورية على حد سواء، لكن إعادة التوازن لا تزال من أهم الأولويات. وفي المرحلة المقبلة، سوف يتعين أن تقوم السياسات في بلدان كثيرة بدور أكبر ضمان استمرار التصحيح. ويتعين على بلدان العجز أن تستمر في زيادة مدخراتها الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، بينما يتعين على بلدان الفائض أن تعطي دفعة لمصادر النمو المحلية. ونؤكد مجددا التزامنا باجتناب التخفيض التنافسي لأسعار العملة وكافة أشكال الحمائية. وينبغي العمل على التنفيذ العاجل والمتسق للإصلاحات المالية العالمية، بما في ذلك ما هو في مجالات "المؤسسات الأكبر من أن تفشل"، ومعايير رأس المال الدولية، وتسوية الأوضاع عبر الحدود، وأسواق المشتقات، والتصدي للمخاطر النظامية المحتملة في صيرفة الظل. ويتعين إحراز مزيد من التقدم لسد ثغرات البيانات، وزيادة شفافية المالية العامة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومكافحة التحايل والتهرب الضريبي عبر الحدود. ونشجع الصندوق على دراسة هذه القضايا في إطار رقابته الثنائية ومتعددة الأطراف، والعمل على أساس من التعاون مع مؤسسات دولية أخرى.

***رقابة الصندوق:*** نرحب بما تحقق من تقدم في تطبيق إطار الرقابة المعزّز الذي وضعه الصندوق، بما في ذلك استراتيجية الرقابة المالية، والتقرير التجريبي عن القطاع الخارجي، وتقرير التداعيات، والتحليل المعزز حول الروابط المالية الكلية في إطار مشاورات المادة الرابعة، والمشورة المحددة حسب ظروف كل بلد بشأن تشجيع النمو الشامل وتوفير فرص العمل. ونتطلع إلى عقد الجلسة المقبلة من "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات" بالإضافة إلى إجراء مزيد من التحليل للسياسات النقدية والاحترازية الكلية والتداعيات المصاحبة، وكفاية الاحتياطيات، ومؤشرات السيولة العالمية، والتدفقات الرأسمالية، والتفاعل بين مواطن الضعف في القطاعين العام والخاص.

***قروض الصندوق:*** من شأن التمويل الخارجي، بما في ذلك على أساس وقائي، أن يساهم في تيسير إجراء التصحيحات على نحو منظم. ولا يزال الصندوق على استعداد لتقديم التمويل لمساندة التصحيحات والإصلاحات الملائمة. ونتطلع إلى قيام حوار مرن وطوعي بين الصندوق ترتيبات التمويل الإقليمية على أساس مستمر، ومراجعة بعض الأدوات الرئيسية (خط الائتمان المرن/ وخط الوقاية والسيولة/ وأداة التمويل السريع)، ومتابعة مراجعة برامج الأزمات، والنظر مجددا في سياسة الصندوق للإقراض في حالات المديونية العالية. ونتطلع إلى اختتام مراجعة سياسة الصندوق بشأن حدود المديونية، مع تقديرنا لأهمية قيام جميع الأطراف المعنية بتعزيز وتشجيع ممارسات التمويل القابلة للاستمرار.

***الحوكمة:*** نولي أعلى درجات الأولوية لإصلاح نظام الحوكمة والحصص بغية تعزيز مصداقية الصندوق ومشروعيته وفعاليته. ونحث جميع الأعضاء الذين لم يصادقوا بعد على إصلاحات عام ٢٠١٠ أن يفعلوا ذلك دون تأخير. ولا نزال ملتزمين باستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص مع حلول يناير ٢٠١٤، ونحث المجلس التنفيذي على الموافقة على صيغة جديدة للحصص في إطار هذه المراجعة. ونؤكد مجددا أنه من المتوقع أن تؤدي أي إعادة مواءمة بين حصص الأعضاء إلى زيادات في أنصبة الاقتصادات الديناميكية بما يتوافق مع مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، ومن ثم على الأرجح في نصيب بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل. وفي هذا السياق، يتعين اتخاذ خطوات لحماية صوت البلدان الأعضاء الأفقر وكفاية تمثيلها.

**اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية:** سوف يُعقد اجتماعنا القادم في واشنطن العاصمة في الفترة من ١١–١٢ إبريل ٢٠١٤.

**اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية**

**الحضور**

١٢ أكتوبر ٢٠١٢

**رئيس اللجنة**

ثارمان شانموغاراتنام

**مدير عام صندوق النقد الدولي**

كريستين لاغارد

**الأعضاء أو المناوبون**

فهد المبارك، محافظ، مؤسسة النقد العربي السعودي
(مناوبا عن إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية)
عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة
تارو آسو، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، اليابان
بالانيابان شيدامبارام، وزير المالية، الهند
لويس دي غويندوس، وزير الاقتصاد والمنافسة، إسبانيا
إيوالد ناوتني، محافظ، بنك النمسا المركزي
(مناوبا عن ماريا فيكتر، وزيرة المالية، النمسا)
جيمس مايكل فلاهيرتي، وزير المالية، كندا
كوين غينس، وزير المالية، بلجيكا
برافين غوردان، وزير المالية، جنوب إفريقيا
أوسوك هيون، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستراتيجية والمالية، كوريا
محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي
بن برنانكي، رئيس مجلس محافظي نظام الاحتياطي المركزي
(مناوبا عن جاكوب ليو، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية)
هرنان لورينزينو، وزير الاقتصاد والمالية العامة، الأرجنتين
ألكسندر تومبيني، محافظ، البنك المركزي البرازيلي
(مناوبا عن غويدو مانتيغا، وزير المالية، البرازيل)
بيير موسكوفيتشي، وزير الاقتصاد والمالية، فرنسا
جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة
لوك أويوبي، وزير الاقتصاد والعمل والتنمية القابلة للاستمرار، غابون
زيتي أختر عزيز، محافظ، بنك ماليزيا المركزي

(مناوبا عن محمد نجيب عبد الرزاق، وزير المالية، ماليزيا)

فابريزيو ساكوماني، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا

ريمانتاس شادجوس، وزير المالية، ليتوانيا

فولفغانغ شويبله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا

أنتون سيلوانوف، وزير المالية، الاتحاد الروسي

إيفلين فيدمير سشلومبف، رئيسة الاتحاد السويسري ووزيرة المالية الاتحادية، سويسرا

يي غانغ، نائب محافظ البنك المركزي الصيني

(مناوبا عن تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني)

**المراقبون**

ماريك بيلكا، رئيس لجنة التنمية المشتركة

ألفريدو كالكانيو، رئيس شعبة السياسات الاقتصادية الكلية والإنمائية، قسم العولمة واستراتيجيات التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

مارك كارني، رئيس مجلس الاستقرار المالي

هايما كاروانا، المدير العام، بنك التسويات الدولية

هيلين كلارك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي

حجة الله غانمي فرد، مدير إدارة الدراسات البترولية، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

إينجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي

ستيفن بيرسي، مدير إدارة التعاون الخارجي، منظمة العمل الدولية

أولي رين، نائب الرئيس والمفوض المسؤول عن الشؤون الاقتصادية والنقدية وشؤون اليورو، المفوضية الأوروبية.